



الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية

# الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، مراسيم  
قرارات وآراء ، مقررات ، منشورات ، إعلانات وبلاغات

<div>الإدارة والتحرير</div> <div>الامانة العامة للحكومة</div> <div>WWW.JORADP.DZ</div> <div>الطبع والاشتراك</div> <div>المطبعة الرسمية</div>	<div>الجزائر</div> <div>تونس</div> <div>المغرب</div> <div>ليبيا</div> <div>موريطانيا</div>	<div>الاشتراك</div> <div>سنوي</div> <div>.....</div> <div>النسخة الأصلية وترجمتها .....</div>	
	<div>بلدان خارج دول</div> <div>المغرب العربي</div>		<div>سنة</div> <div>سنة</div>
	<div>2675,00 د.ج</div> <div>5350,00 د.ج</div> <div>تزايد عليها</div> <div>نفقات الإرسال</div>		<div>1070,00 د.ج</div> <div>2140,00 د.ج</div>

<div>حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 – الجزائر – محطة</div> <div>الهاتف : 021.54.35.06 إلى 09</div> <div>021.65.64.63</div> <div>الفاكس 021.54.35.12</div> <div>ح.ج.ب 3200-50 الجزائر</div> <div>Télex : 65 180 IMPOF DZ</div> <div>بنك الفلاحة والتنمية الريفيّة 060.300.0007 68 KG</div> <div>حساب العملة الأجنبيّة للمشتريين خارج الوطن</div> <div>بنك الفلاحة والتنمية الريفيّة 060.320.0600.12</div>
---

ثمن النسخة الأصلية 13,50 د.ج  
ثمن النسخة الأصلية وترجمتها 27,00 د.ج  
ثمن العدد الصادر في السنين السابقة : حسب التسعيرة.  
وتسلم الفهارس مجاناً للمشاركين.  
المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.  
ثمن النشر على أساس 60,00 د.ج للسطر.

## فهرس

### مراسيم تنظيمية

- مرسوم رئاسي رقم 09 - 128 مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 27 أبريل سنة 2009، يتضمن تجديد مهام الوزير الأول..... 4
- مرسوم رئاسي رقم 09 - 129 مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 27 أبريل سنة 2009، يتضمن تجديد مهام أعضاء الحكومة..... 4
- مرسوم رئاسي رقم 09 - 130 مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 27 أبريل سنة 2009، يفوض للوزير الأول رئاسة اجتماعات الحكومة..... 5
- مرسوم رئاسي رقم 09 - 131 مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 27 أبريل سنة 2009، يتضمن إنهاء تكليف الوزير المنتدب لدى وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، المكلف بالجماعات المحلية، بمهام وزير الموارد المائية بالنيابة..... 5

### مراسيم فردية

- مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009، يتضمن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة الاتصال - سابقا..... 6
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009، يتضمن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة المالية..... 6
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009، يتضمن إنهاء مهام نائبة مدير بوزارة التهيئة العمرانية والبيئة - سابقا..... 6
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009، يتضمن إنهاء مهام المفتش العام بالفتشية العامة للبيئة..... 6
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009، يتضمن إنهاء مهام بوزارة السياحة - سابقا..... 6
- مرسومان رئاسيان مؤرخان في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009، يتضمنان إنهاء مهام مديرين للري في ولايتين..... 6
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009، يتضمن تعيين نائب مدير برئاسة الجمهورية..... 7
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009، يتضمن تعيين نائب مدير بوزارة المالية..... 7
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009، يتضمن تعيين مكلف بالدراسات والتلخيص بوزارة الموارد المائية..... 7
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009، يتضمن تعيين مدير التجارة في ولاية ورقلة..... 7
- مراسيم رئاسية مؤرخة في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009، تتضمن تعيين بوزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة..... 7
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009، يتضمن تعيين المفتش الجهوي للبيئة بوهران..... 7

**فهرس (تابع)****قرارات، مقررات، آراء****وزارة الداخلية والجماعات المحلية**

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 26 ربيع الأول عام 1430 الموافق 23 مارس سنة 2009، يحدد نسبة مساهمة الولايات في صندوق ضمان الضرائب الولائية..... 8
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 26 ربيع الأول عام 1430 الموافق 23 مارس سنة 2009، يحدد نسبة مساهمة البلديات في صندوق ضمان الضرائب البلدية..... 8
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 26 ربيع الأول عام 1430 الموافق 23 مارس سنة 2009، يحدد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانيات البلديات..... 9
- قرار مؤرخ في 26 ربيع الأول عام 1430 الموافق 23 مارس سنة 2009، يحدد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانيات الولايات..... 9

**وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات**

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 28 صفر عام 1430 الموافق 24 فبراير سنة 2009، يتعلق بالكشف السنوي لتقدم مشاريع الاستثمار..... 10
- قرار مؤرخ في 21 صفر عام 1430 الموافق 17 فبراير سنة 2009، يحدد إجراءات معالجة ملفات تعديل مقررات منح المزايا ومكوناتها..... 14
- قرار مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1430 الموافق 17 مارس سنة 2009، يحدد القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات..... 19

**وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية**

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 4 أبريل سنة 2009، يحدد تعداد مناصب الشغل وتصنيفها ومدة العقد الخاص بالأعوان العاملين في نشاطات الحفظ أو الصيانة أو الخدمات بعنوان الإدارة المركزية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية..... 19
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 8 أبريل سنة 2009، يتضمن تصنيف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشروط الالتحاق بالمناصب العليا التابعة لها..... 20

**وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال**

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1429 الموافق أول ديسمبر سنة 2008، يتضمن إنشاء اللجنة القطاعية لممارسة الوصاية التربوية على مؤسسات التكوين العالي التابعة لوزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتشكيلها وتنظيمها وعملها..... 23

**وزارة العلاقات مع البرلمان**

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1430 الموافق 8 مارس سنة 2009، يحدد تعداد مناصب الشغل وتصنيفها ومدة العقد الخاص بالأعوان العاملين في نشاطات الحفظ أو الصيانة أو الخدمات بعنوان وزارة العلاقات مع البرلمان.. 24

**إعلانات وبلاغات****بنك الجزائر**

- نظام رقم 09 - 01 مؤرخ في 21 صفر عام 1430 الموافق 17 فبراير سنة 2009، يتعلق بحسابات العملة الصعبة الخاصة بالأشخاص الطبيعيين من جنسية أجنبية، المقيمين وغير المقيمين والأشخاص المعنويين غير المقيمين..... 25

## مراسيم تنظيمية

مرسوم رئاسي رقم 09 - 129 مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 27 أبريل سنة 2009، يتضمن تجديد مهام أعضاء الحكومة.

إن رئيس الجمهورية، وزير الدفاع الوطني،  
- بناء على الدستور، لا سيما المادتان 77 - 8 و 79 (الفقرة الأولى) منه،  
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 - 366 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،  
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 09 - 128 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 27 أبريل سنة 2009 والمتضمن تجديد مهام السيد أحمد أويحيى، بصفته وزيرا أول،  
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 7 ربيع الثاني عام 1423 الموافق 18 يونيو سنة 2002 والمتضمن تعيين السيد أحمد نوي، أمينا عاما للحكومة،

### يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تجدد مهام السيدات والسادة أعضاء الحكومة الآتية أسماؤهم :

وزير الدولة، ممثلا شخصيا لرئيس الدولة  
وزير الدولة، وزيرا للداخلية والجماعات المحلية  
وزيرا منتدبا لدى وزير الدفاع الوطني  
وزيرا للشؤون الخارجية  
وزيرا للعدل، حافظا للأختام  
وزيرا للمالية  
وزيرا للطاقة والمناجم  
وزيرا للصناعة وترقية الاستثمارات  
وزيرا للتجارة  
وزيرا للشؤون الدينية والأوقاف  
وزيرا للمجاهدين  
وزيرا للتهيئة العمرانية والبيئة والسياحة  
وزيرا للنقل  
وزيرا للتربية الوطنية  
وزيرا للفلاحة والتنمية الريفية  
وزيرا للأشغال العمومية  
وزيرا للصحة والسكان وإصلاح المستشفيات  
وزيرة للثقافة  
وزيرا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية

مرسوم رئاسي رقم 09 - 128 مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 27 أبريل سنة 2009، يتضمن تجديد مهام الوزير الأول.

إن رئيس الجمهورية،  
- بناء على الدستور، لا سيما المادة 77 (5 و 8) منه،  
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 - 365 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008 والمتضمن تعيين الوزير الأول،  
- وبناء على استقالة الوزير الأول،

### يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تجدد مهام السيد أحمد أويحيى، بصفته وزيرا أول.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 27 أبريل سنة 2009.

### عبد العزيز بوتفليقة

عبد العزيز بلخادم.....  
نور الدين زرهوني المدعو يزيد.....  
عبد المالك قنايزية.....  
مراد مدلسي.....  
الطيب بلعيز.....  
كريم جودي.....  
شكيب خليل.....  
حميد الطمار.....  
الهاشمي جعبوب.....  
بوعبد الله غلام الله.....  
محمد الشريف عباس.....  
شريف رحمانى.....  
عمار تو.....  
أبو بكر بن بوزيد.....  
رشيد بن عيسى.....  
عمار غول.....  
السعيد بركات.....  
خليدة تومي.....  
مصطفى بن بادة.....

رشيد حراوبية .....	وزير للتعليم العالي والبحث العلمي
حميد بصالح .....	وزير للبريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال
محمود خذري .....	وزير للعلاقات مع البرلمان
الهادي خالدي .....	وزير للتكوين والتعليم المهنيين
نور الدين موسى .....	وزير للسكن والعمران
الطيب لوح .....	وزير للعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
جمال ولد عباس .....	وزير للتضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج
اسماعيل ميمون .....	وزير للصيد البحري والموارد الصيدية
الهاشمي جيار .....	وزير للشباب والرياضة
دحو ولد قابلية .....	وزير منتدبا لدى وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، مكلفا بالجماعات المحلية
عبد القادر مساهل .....	وزير منتدبا لدى وزير الشؤون الخارجية، مكلفا بالشؤون المغاربية والإفريقية
نواره سعدية جعفر .....	وزيرة منتدبة لدى وزير التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج، مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة
سعاد بن جاب الله .....	وزيرة منتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي، مكلفة بالبحث العلمي
عز الدين ميهوبي .....	كاتبا للدولة لدى الوزير الأول، مكلفا بالاتصال.

**مرسوم رئاسي رقم 09 - 131 مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 27 أبريل سنة 2009، يتضمن إنهاء تكليف الوزير المنتدب لدى وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، المكلف بالجماعات المحلية، بمهام وزير الموارد المائية بالنيابة.**

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لا سيما المادة 77 - 8 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 09 - 83 المؤرخ في 18 صفر عام 1430 الموافق 14 فبراير سنة 2009 والمتضمن تكليف الوزير المنتدب لدى وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، المكلف بالجماعات المحلية، بمهام وزير الموارد المائية بالنيابة،

**يرسم ما يأتي :**

**المادة الأولى :** ينهى تكليف السيد دحو ولد قابلية، الوزير المنتدب لدى وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، المكلف بالجماعات المحلية، بمهام وزير الموارد المائية بالنيابة.

**المادة 2 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 27 أبريل سنة 2009.

**مبد العزيز بوتفليقة**

**المادة 2 :** يعين السيد عبد المالك سلال، وزيراً للموارد المائية.

**المادة 3 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 27 أبريل سنة 2009.

**مبد العزيز بوتفليقة**

**مرسوم رئاسي رقم 09 - 130 مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 27 أبريل سنة 2009، يفوض للوزير الأول رئاسة اجتماعات الحكومة.**

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لا سيما المواد 77 ( 5 و 6 ) و 79 و 85 و 125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 09 - 128 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 27 أبريل سنة 2009 والمتضمن تجديد مهام السيد أحمد أويحيى، بصفته وزيرا أول،

**يرسم ما يأتي :**

**المادة الأولى :** طبقا لأحكام المادة 77 - 6 من الدستور، يفوض للسيد أحمد أويحيى، الوزير الأول، رئاسة اجتماعات الحكومة.

**المادة 2 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 27 أبريل سنة 2009.

**مبد العزيز بوتفليقة**

## مراسيم فردية

مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009، يتضمن إنهاء مهام بوزارة السياحة - سابقا.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009 تنهى مهام السيدات والسيدات الآتية أسماؤهم بوزارة السياحة - سابقا، لتكليفهم بوظائف أخرى :

- صليحة ناصر باي، زوجة بلقسام، بصفتها مفتشة،

- بهجة شودار، زوجة ركب، بصفتها مفتشة،

- عبد القادر تازروت، بصفته مدير دراسات،

- عبد الكريم بلحمر، بصفته نائب مدير للوثائق والأرشيف،

- خضراء فنيش، بصفتها نائبة مدير للمنظومات الإعلامية والاستشراف.

مرسومان رئاسيان مؤرخان في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009، يتضمنان إنهاء مهام مديرين للري في ولايتين.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009 تنهى مهام السيد مصطفى شعباني، بصفته مديرا للري في ولاية سعيدة، لإحالاته على التقاعد.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009 تنهى مهام السيد رشيد إخلف، بصفته مديرا للري في ولاية سوق أهراس.

مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009، يتضمن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة الاتصال - سابقا.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009 تنهى مهام السيد عبد القادر دراوي، بصفته نائب مدير لمهن الصحافة المكتوبة وآداب المهنة وأخلاقياتها بوزارة الاتصال - سابقا، لتكليفه بوظيفة أخرى.

مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009، يتضمن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة المالية.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009 تنهى مهام السيد علي بوهراوة، بصفته نائب مدير مكلفا بالمجموعة الأوروبية في المديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية بوزارة المالية، لتكليفه بوظيفة أخرى.

مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009، يتضمن إنهاء مهام نائبة مدير بوزارة التهيئة العمرانية والبيئة - سابقا.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009 تنهى مهام السيدة أمال بن طاهر، زوجة أودينة، بصفتها نائبة مدير للوثائق والأرشيف بوزارة التهيئة العمرانية والبيئة - سابقا، لتكليفها بوظيفة أخرى.

مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009، يتضمن إنهاء مهام المفتش العام بالفتشية العامة للبيئة.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009 تنهى مهام السيد جمال إيشرك، بصفته مفتشا عاما بالفتشية العامة للبيئة، لإحالاته على التقاعد.

**مراسيم رئاسية مؤرخة في 18 ربيع الثاني عام 1430  
الموافق 14 أبريل سنة 2009، تتضمن تعيين  
بوزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة.**

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني  
عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009 تعيين السيدات  
والسيدان الآتية أسماؤهم بوزارة التهيئة العمرانية  
والبيئة والسياحة :

- صليحة ناصر باي، زوجة بلقسام، مفتشة،

- بهجة شودار، زوجة ركاب، مفتشة،

- عبد القادر تازروت، مدير دراسات بالمديرية  
العامة للسياحة،

- خضراء فنينش، نائبة مدير للإحصائيات،

- عبد الكريم بلحمر، نائب مدير  
للوثائق والأرشيف.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني  
عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009 تعيين السيد  
أحمد مزغرائي، نائب مدير للشؤون المتعددة الأطراف  
بوزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع  
الثاني عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009 تعيين  
السيدة أمال بن طاهر، زوجة أودينة، نائبة مدير  
لأشغال البرمجة بوزارة التهيئة العمرانية والبيئة  
والسياحة.

**مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430  
الموافق 14 أبريل سنة 2009، يتضمن تعيين  
المفتش الجهوي للبيئة بوهران.**

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني  
عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009 تعيين السيد  
قويدر شيباني، مفتشا جهويا للبيئة بوهران.

**مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430  
الموافق 14 أبريل سنة 2009، يتضمن تعيين نائب  
مدير برئاسة الجمهورية.**

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني  
عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009 يعين السيد  
عبد القادر دراوي، نائب مدير برئاسة الجمهورية.

**مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430  
الموافق 14 أبريل سنة 2009، يتضمن تعيين  
نائبي مدير بوزارة المالية.**

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني  
عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009 تعيين الأنسة  
والسيد الآتي اسماهما نائبي مدير في المديرية العامة  
للعلاقات الاقتصادية والمالية الخارجية بوزارة المالية :

- نادية بن يوسف، نائبة مدير للتعاون  
والعلاقات الاقتصادية مع الهيئات المتعددة الأطراف  
المتخصصة أو التنمية،

- علي بوهراوة، نائب مدير للتعاون والعلاقات  
الاقتصادية مع المجموعات الجهوية.

**مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430  
الموافق 14 أبريل سنة 2009، يتضمن تعيين  
مكلف بالدراسات والتلخيص بوزارة  
الموارد المائية.**

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني  
عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009 يعين السيد  
عبد الكريم بوخيران، مكلفا بالدراسات والتلخيص  
بوزارة الموارد المائية.

**مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1430  
الموافق 14 أبريل سنة 2009، يتضمن تعيين مدير  
التجارة في ولاية ورقلة.**

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 18 ربيع الثاني  
عام 1430 الموافق 14 أبريل سنة 2009 يعين السيد  
عكاشة دقمان، مديرا للتجارة في ولاية ورقلة.

## قرارات، مقررات، آراء

**قرار وزاري مشترك مؤرخ في 26 ربيع الأول عام 1430 الموافق 23 مارس سنة 2009، يحدد نسبة مساهمة البلديات في صندوق ضمان الضرائب البلدية.**

إن وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، ووزير المالية،

– بمقتضى القانون رقم 90 – 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، المتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية، المتمم،

– وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93 – 18 المؤرخ في 15 رجب عام 1414 الموافق 29 ديسمبر سنة 1993 والمتضمن قانون المالية لسنة 1994، لاسيما المادة 93 منه،

– وبمقتضى المرسوم رقم 86 – 266 المؤرخ في 2 ربيع الأول عام 1407 الموافق 4 نوفمبر سنة 1986 والمتضمن تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك وعمله،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 – 366 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

### يقرران ما يأتي :

**المادة الأولى :** تحدد نسبة مساهمة البلديات في صندوق ضمان الضرائب البلدية باثنين في المائة (2%) بالنسبة لسنة 2009.

**المادة 2 :** تطبق هذه النسبة على تقديرات الإيرادات الجبائية المباشرة وغير المباشرة التي تحتوي عليها بطاقة الحساب التي تبلغها مصالح الضرائب الولائية.

**المادة 3 :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 26 ربيع الأول عام 1430 الموافق 23 مارس سنة 2009.

وزير المالية  
كريم جودي  
من وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية  
الأمين العام  
عبد القادر والي

## وزارة الداخلية والجماعات المحلية

**قرار وزاري مشترك مؤرخ في 26 ربيع الأول عام 1430 الموافق 23 مارس سنة 2009، يحدد نسبة مساهمة الولايات في صندوق ضمان الضرائب الولائية.**

إن وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، ووزير المالية،

– بمقتضى القانون رقم 90 – 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية، المتمم،

– وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93 – 18 المؤرخ في 15 رجب عام 1414 الموافق 29 ديسمبر سنة 1993 والمتضمن قانون المالية لسنة 1994، لاسيما المادة 93 منه،

– وبمقتضى المرسوم رقم 86 – 266 المؤرخ في 2 ربيع الأول عام 1407 الموافق 4 نوفمبر سنة 1986 والمتضمن تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك وعمله،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 – 366 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

### يقرران ما يأتي :

**المادة الأولى :** تحدد نسبة مساهمة الولايات في صندوق ضمان الضرائب الولائية باثنين في المائة (2%) بالنسبة لسنة 2009.

**المادة 2 :** تطبق هذه النسبة على تقديرات الإيرادات الجبائية التي تحتوي عليها بطاقة الحساب التي تبلغها مصالح الضرائب الولائية.

**المادة 3 :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 26 ربيع الأول عام 1430 الموافق 23 مارس سنة 2009.

وزير المالية  
كريم جودي  
من وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية  
الأمين العام  
عبد القادر والي



**المادة 3 :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 26 ربيع الأول عام 1430 الموافق 23 مارس سنة 2009.

**وزير المالية**  
**كريم جودي**  
**من وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية**  
**الأمين العام**  
**عبد القادر والي**

**قرار مؤرخ في 26 ربيع الأول عام 1430 الموافق 23 مارس سنة 2009، يحدد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانيات الولايات.**

إن وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، - بمقتضى القانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية، المتتم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 70 - 154 المؤرخ في 22 شعبان عام 1390 الموافق 22 أكتوبر سنة 1970 والمتضمن تحديد قائمة مصاريف الولايات وإيراداتها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 70 - 156 المؤرخ في 22 شعبان عام 1390 الموافق 22 أكتوبر سنة 1970 والمتعلق بالاقتطاع من إيرادات التسيير، لا سيما المادة الأولى منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 - 366 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

#### **يقرر ما يأتي :**

**المادة الأولى :** تحدد النسبة القانونية الدنيا التي تقتطعها الولايات من إيرادات التسيير والمخصصة لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار بعشرة في المائة (10%) بالنسبة لسنة 2009.

**المادة 2 :** تؤخذ بعين الاعتبار في حساب الاقتطاع الإيرادات المذكورة أدناه :

\* **الحساب 74 :** مخصصات الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

\* **الحساب 76 :** الضرائب المباشرة مع حسم المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة (المادة 640).

**قرار وزاري مشترك مؤرخ في 26 ربيع الأول عام 1430 الموافق 23 مارس سنة 2009، يحدد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانيات البلديات.**

إن وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، ووزير المالية،

- بمقتضى القانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، المتتم،

- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93 - 18 المؤرخ في 15 رجب عام 1414 الموافق 29 ديسمبر سنة 1993 والمتضمن قانون المالية لسنة 1994، لا سيما المادة 93 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 67 - 145 المؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1387 الموافق 31 يوليو سنة 1967 والمتعلق بالاقتطاع من إيرادات التسيير، لا سيما المادة 2 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 71 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1404 الموافق 17 مارس سنة 1984 الذي يحدد قائمة مصاريف البلديات وإيراداتها،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 - 366 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

#### **يقرر ما يأتي :**

**المادة الأولى :** تحدد النسبة القانونية الدنيا التي تقتطعها البلديات من إيرادات التسيير المخصصة لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار بعشرة في المائة (10%) لسنة 2009.

**المادة 2 :** تؤخذ بعين الاعتبار في حساب الاقتطاع الإيرادات المذكورة أدناه :

\* **الحساب 74 :** مخصصات الصندوق المشترك للجماعات المحلية مع حسم المساعدة المقدمة للأشخاص المسنين ( المادة الفرعية 7413 أو المادة 666 بالنسبة للبلديات التي تكون فيها مقدار الولايات والدوائر ).

\* **الحساب 75 :** الضرائب غير المباشرة مع حسم حقوق الحفلات ( المادة 755 بالنسبة للبلديات التي تكون فيها مقدار الولايات والدوائر ).

\* **الحساب 76 :** الضرائب المباشرة مع حسم المساهمة في صندوق الضرائب المحلية ( الباب 68 ).

**يقرران ما يأتي :**

**المادة الأولى :** تطبيقا لأحكام المادة 3 (الفقرة 7) من المرسوم التنفيذي رقم 06 - 356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر سنة 2006 والمادتين 41 و42 من المرسوم التنفيذي رقم 08 - 98 المؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1429 الموافق 24 مارس سنة 2008 والمذكورين أعلاه، يهدف هذا القرار إلى تحديد القواعد والإجراءات التي تنظم شكل الكشف السنوي لتقدم مشاريع الاستثمار، وإرساله للشبابيك الأحادية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من طرف المصالح الجبائية.

**المادة 2 :** يحزر الكشف السنوي لتقدم مشاريع الاستثمار على وثيقة تسلّم من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مطابقة للنموذج المحدد والملحق بهذا القرار.

**المادة 3 :** يودع الكشف السنوي لتقدم مشاريع الاستثمار، المزود بالمعلومات من طرف المستثمر، لدى مصالح الضرائب لمكان الموطن الضريبي، في نفس الوقت وفي حدود الآجال المحددة لإيداع التصريحات الجبائية السنوية المتعلقة بالضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات.

يتم إعذار المستثمرين المخلين بهذا الالتزام بوجود إيداع الكشف، في أجل شهرين ( 2 ) ابتداء من تاريخ تبليغ الإعذار، الذي يحدد شكله بالملحق، من طرف المصالح الجبائية تحت طائلة التوقيف الفوري للمزايا.

**المادة 4 :** ترسل المصالح الجبائية، بعد خمسة عشر ( 15 ) يوما من انقضاء أجل المحدد في الإعذار، قائمة المستثمرين الذين لم يودعوا الكشف السنوي لتقدم مشاريع الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في نفس الوقت الذي تقدم فيه الكشف السنوية لتقدم المشاريع.

**المادة 5 :** يعد الشباك الوحيد المعني قائمة الكشف الواردة وكذا قائمة المستثمرين المخلين لمقارنتها مع تلك الخاصة بالمستثمرين المسجلين ببطاقيته.

في حدود 31 ديسمبر كل سنة، تبليغ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المصالح الجبائية المعنية بالمستثمرين المخلين.

**المادة 6 :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 28 صفر عام 1430 الموافق 24 فبراير سنة 2009.

وزير المالية  
كريم جودي

وزير الصناعة وترقية  
الاستثمارات  
حميد الطمار

**المادة 3 :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 26 ربيع الأول عام 1430 الموافق 23 مارس سنة 2009.

من وزير الدولة، وزير الداخلية  
والجماعات المحلية  
الأمين العام  
عبد القادر والي

**وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات**

**قرار وزاري مشترك مؤرخ في 28 صفر عام 1430 الموافق 24 فبراير سنة 2009، يتعلق بالكشف السنوي لتقدم مشاريع الاستثمار.**

إن وزير الصناعة وترقية الاستثمارات،  
ووزير المالية،

- بمقتضى الأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل و المتمم،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 - 366 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 - 54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06 - 356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر سنة 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، لا سيما المادة 3 (الفقرة 7) منه،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07 - 08 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1427 الموافق 11 يناير سنة 2007 الذي يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 - 98 المؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1429 الموافق 24 مارس سنة 2008 والمتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب ومقرر منح المزايا وكيفيات ذلك، لا سيما المادتين 41 و 42 منه،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 - 100 المؤرخ في 17 ربيع الأول عام 1429 الموافق 25 مارس سنة 2008 الذي يحدد صلاحيات وزير الصناعة وترقية الاستثمارات،

## الملحق

## الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'industrie et de  
la promotion des investissements

وزارة الصناعة وترقية

الاستثمارات

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

## كشف تقدم مشروع استثمار

التاريخ

و.و.ت.ا.

1. الاسم أو العنوان التجاري :

2. العنوان :

الولاية :

البلدية :

التاريخ :

3. قرار منح المزايا :

التاريخ :

4. السجل التجاري :

5. رقم التعريف الجبائي :

6. رقم التعريف الإحصائي :

7. رقم المادة الخاضعة للضريبة :

8. نوع الاستثمار : إنشاء ☐ توسع ☐إعادة التأهيل ☐ إعادة الهيكلة ☐

9. رقم الهاتف : رقم الفاكس :

10. مستوى تقدم المشروع ( أشطب الخانة الموافقة لوضعية المشروع )

مشروع لم يشرع فيه بعد ☐ لماذا ؟.....  
.....  
.....  
.....

أ

مشروع قيد الإنجاز ☐النفقات إلى يومنا ( 10<sup>3</sup> دج )

نسبة تقدم المشروع

عدد مناصب الشغل المستحدثة

ب

مشروع قيد الإنجاز ودخل مرحلة الاستغلال جزئيا ☐ لماذا؟ .....

النفقات إلى يومنا هذا ( 10<sup>3</sup> دج ) .....

نسبة تقدّم المشروع .....

عدد مناصب الشغل .....

ج

مشروع منجز ولم يدخل قيد الاستغلال بعد ☐ لماذا؟ .....

النفقات إلى يومنا هذا ( 10<sup>3</sup> دج ) .....

عدد مناصب الشغل .....

د

مشروع متوقف ☐ لماذا؟ .....

النفقات المنجزة ( 10<sup>3</sup> دج ) .....

هـ

مشروع منجز ودخل قيد الاستغلال ☐ .....

النفقات المنجزة ( 10<sup>3</sup> دج ) .....

عدد مناصب الشغل المحدث .....

و

مشروع متروك ☐ لماذا؟ .....

.....

.....

.....

ز

أنا الموقع أدناه، أصرّح بشرفي أن المعلومات أعلاه صحيحة وتعكس بوفاء حالة إنجاز المشروع.

اسم ولقب وتوقيع وختم

تأشير المصالح الجبائية

المستثمر

## الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب

لولاية .....

مفتشية / مركز .....

### إعذار

الاسم أو الاسم التجاري.....

رقم التعريف الجبائي.....

رقم التعريف الإحصائي.....

رقم المادة الخاضعة للضريبة.....

رقم القرار.....

النشاط.....

العنوان.....

في ..... بتاريخ .....

السيد (ة)

يشرفني أن أذكركم، أنه بصفتكم مستثمرا حائزا على قرار منح المزايا، فأنتم ملزمون بإيداع الكشف السنوي لتقدم مشروعكم الاستثماري لدى المصالح الجبائية الملحقين بها، في نفس وقت إيداعكم لتصريحكم الضريبي السنوي طبقا للنصوص المذكورة أدناه :

– المرسوم التنفيذي رقم 06 – 356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر سنة 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية للاستثمار وتنظيمها وسيرها، لا سيما المادة 3 منه،

– المرسوم التنفيذي رقم 08 – 98 المؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1429 الموافق 24 مارس سنة 2008 والمتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب ومقرر منح المزايا وكيفيات ذلك، لا سيما المادتان 41 و 42 منه،

– القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 28 صفر عام 1430 الموافق 24 فبراير سنة 2009 والمتعلق بالكشف السنوي لتقدم مشاريع الاستثمار، لا سيما المادة 3 منه،

غير أننا لاحظنا عدم وفائكم بهذا الالتزام وعليه فنحن نعذركم بإيداع هذا الكشف في أجل شهرين ( 2 ) .

في غياب ذلك، فإن مصالحنا تكون مجبرة على الوقف الفوري للمزايا والاتصال بمصالح الوكالة الوطنية

لتطوير الاستثمار للشروع في إجراء إلغاء مقرر منح المزايا الخاص بكم، طبقا لأحكام المادة 33 من الأمر رقم 01 – 03

المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل و المتمم،

تقبلوا سيدي .....، التعبير عن تحياتنا الخالصة.

وكيفيات ذلك، يحدد هذا القرار إجراءات تعديل المقررات المعدة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ويعين مكونات الملفات المرافقة للطلبات التي يقدمها المستثمرون.

## الفصل الثاني

### أحكام عامة

**المادة 2 :** يجب إبلاغ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بكل التغيرات التي تمس الاستثمار تحت طائلة تعليق وحتى إلغاء مقرر منح المزايا الموافقة. وعليه يلزم المستثمر كلما جرت مثل هذه التغيرات، بإبلاغ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وطلب تعديلات المقرر الناتج عن ذلك.

**المادة 3 :** يجب على المستثمر الذي انقضت المدة المحددة لإنجاز مشروعه، أن يقوم، إما بإجراء إعداد معاينة الدخول في مرحلة الاستغلال كما هو منصوص عليه في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 يونيو سنة 2008، والمذكور أعلاه وإما أن يطلب إلغاء مقرره إذا تخطى عن المشروع.

يمكن أن يتحصل على مدد إضافية إذا رغب في استئناف إنجاز مشروعه.

**المادة 4 :** يمكن أن يكون تمديد أجل إنجاز الاستثمار، المتحصل عليه بموجب المادة 3 أعلاه، ذا طابع عام أو محدود.

**المادة 5 :** يسمى تمديد الأجل عاما عندما يكون تمديد أجل الإنجاز يتعلق بمجموع السلع والخدمات الواردة في قائمة السلع والخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية.

**المادة 6 :** يسمى تمديد الأجل محدودا عندما يكون تمديد أجل الإنجاز لا يطبق إلا على السلع أو الخدمات الخاصة التي التزم المستثمر باقتنائها، بصفة غير رجعية، ولا يتم تسليمها أو توريدها إلا بعد انقضاء المدة الأصلية أو الممددة.

## الفصل الثالث

### شروط تعديل مقررات منح المزايا

**المادة 7 :** لا يمكن إجراء التعديلات إلا على مقررات منح المزايا غير الباطلة بمفهوم المادة 38 من المرسوم التنفيذي رقم 08 - 98 المؤرخ في 24 مارس

**قرار مؤرخ في 21 صفر عام 1430 الموافق 17 فبراير سنة 2009، يحدد إجراءات معالجة ملفات تعديل مقررات منح المزايا ومكوناتها.**

إن وزير الصناعة وترقية الاستثمارات،

- بمقتضى الأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07 - 08 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1427 الموافق 11 يناير سنة 2007، المتمم، الذي يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 - 98 المؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1429 الموافق 24 مارس سنة 2008 والمتعلق بشكل التصريح بالاستثمار، وطلب ومقرر منح المزايا وكيفيات ذلك، لاسيما المادة 31 منه،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 - 100 المؤرخ في 17 ربيع الأول عام 1429 الموافق 25 مارس سنة 2008 الذي يحدد صلاحيات وزير الصناعة وترقية الاستثمارات،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 20 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 25 يونيو سنة 2008 والمتعلق بمعاينة الدخول في الاستغلال للاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار،

**يقرر ما يأتي :**

## الفصل الأول

### الموضوع

**المادة الأولى :** تطبيقا لأحكام المادة 31 من المرسوم التنفيذي رقم 08 - 98 المؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1429 الموافق 24 مارس سنة 2008 والمتعلق بشكل التصريح بالاستثمار، وطلب ومقرر منح المزايا

غير أنه، يسمح بتسليم تمديد أجل محدود ويطبق على السلع و/أو الخدمات المعنية فقط، عندما يطلب التمديد من أجل اقتناء سلع و/أو خدمات تعهد المستثمر من أجلها دون رجوع بعد التسديد الذي قام به أو إرساليات مؤخرة أو متأخرة.

**المادة 11 :** لا يحق أن تستفيد الاستثمارات من أكثر من تمديدين تكون مدة كل منهما سنة واحدة. إذا وجدت ظروف مبررة، يمكن تمديد أجل الإنجاز بصفة استثنائية بالنسبة للاستثمارات التي استنفذت الإمكانات المسموحة بقرار مسبب من طرف مدير الشباك الوحيد بعد موافقة المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

## الفصل الرابع

### مكونات ملفات تعديل مقررات منح المزايا

**المادة 12 :** يتضمن ملف طلب تعديل المقرر المشار إليه في المادة 17 أدناه وثائق مشتركة لكل تعديلات المقررات ووثائق خاصة بكل نوع من التعديل.

**المادة 13 :** يرفق طلب التعديل بالوثائق المشتركة الآتية :

- نسخ من المقرر الأصلي لمنح المزايا ومقررات تعديله عند الاقتضاء و نسخ من قائمة السلع والخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية واحتماليا القوائم التعديلية.

- نسخة من السجل التجاري و نسخة من بطاقة التسجيل الجبائي و نسخة من بطاقة تعريف المستثمر.

- احتماليا، وكالة معدة وفق الأشكال المحددة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08 - 98 المؤرخ في 24 مارس سنة 2008 والمذكور أعلاه.

**المادة 14 :** زيادة على الوثائق المشتركة المذكورة في المادة 13 أعلاه، يتضمن الملف الوثائق الخاصة الآتية والمتعلقة بكل نوع من التعديل :

سنة 2008 والمذكور أعلاه. يجب أن تكون هذه المقررات، باستثناء في حالة تمديد الأجل، سارية المفعول. زيادة على ذلك، يجب على المستفيدين من المقررات موضوع التعديلات أن يقوموا بإعداد سجلهم التجاري وأن يكونوا حائزين على بطاقة التسجيل الجبائي وأن يكونوا في وضعية قانونية تجاه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، لاسيما بالنسبة للالتزام بتقديم الكشف السنوية لتنفيذ التزاماتهم.

**المادة 8 :** زيادة على الأحكام المنصوص عليها في المادة 7 أعلاه، لا يمنح تمديد أجل الإنجاز إلا للمستثمرين الذين صرحوا بالتغيرات المحتملة التي مست أحد عناصر مقرر منح المزايا الخاص بهم ومطابقته. في حالة العكس، يدعى المستثمر للقيام بإجراءات تسوية حالته في نفس وقت تلك المتعلقة بتمديد الأجل.

**المادة 9 :** تمنح تمديدات أجل الإنجاز للمشاريع التي عرفت بداية تنفيذا فعليا مجسدا إما باقتطاعات على قوائم الأجهزة والخدمات الممنوحة، وإما بكشف الاقتناءات المؤشر عليه من طرف محافظ الحسابات وإما بفواتير و/أو D10 سواء كانت مرفقة أم لا بشهادات إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بالسلع والخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية.

**المادة 10 :** يلغى الدخول في الاستغلال الجزئي للمشروع، مع الاستفادة الفورية من المزايا، في حدود الشروط المنصوص عليها في المادة 16 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 يونيو سنة 2008 والمذكور أعلاه، إمكانية تمديد أجل الإنجاز.

لا يطبق هذا الحكم على الاستثمارات التي تمثل أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني و التي تكون محل اتفاقية استثمار محدد أجل إنجازها بخمس (5) سنوات، في كل الفرضيات وفقا لأحكام المادة 12 مكرر 1 من الأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001، والمذكور أعلاه.

يجب على المستثمر في كل الحالات الأخرى، في نهاية الأجل، إعداد محضر الدخول في الاستغلال النهائي وتقديم ملف توسيع الاستثمار.

نوع التعديل	الوثائق المطلوبة
تغيير التسمية التجارية	نسخة من السجل التجاري المعدل المبين للتسمية الجديدة.
تغيير موقع المقر الاجتماعي	نسخة من السجل التجاري المعدل المبين لموقع المقر الاجتماعي الجديد.
مكان ممارسة النشاط	نسخة من عقد الإيجار أو سند الملكية للمحل الجديد أو الإقامة الجديدة في كل مرة لا يمس التعديل فيها نسبة تطبيق المزايا للنظام الاستثنائي. في حالة العكس، يتم التغيير بتقديم محضر معاينة الدخول في الاستغلال معد من طرف محضر قضائي.
التغيير في الشكل القانوني لممارسة النشاط	نسخة من السجل التجاري أو العقد الرسمي يثبت قرار الهيئة المؤهلة لتغيير الشكل القانوني.
التغيير لخطأ مادي أو إغفال لا يد للمستفيد فيه	طلب بسيط مفسر، يقدم على الاستمارة المحددة بالنموذج المرفق بهذا القرار، يرفق احتماليا بكل وثيقة مبررة تبين الخطأ.
تمديد أجل الإنجاز	<p>- إما بنسخة من قائمة أو قوائم السلع والخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية عندما تقدم كمبررات للاقتطاعات التي تقوم بها المصالح الجبائية أو الجمركية،</p> <p>- وإما بكشف اقتناءات السلع والخدمات مؤشر عليها من طرف محافظ الحسابات، والواردة في قائمة السلع والخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية،</p> <p>- وإما بنسخة من الفواتير و/ أو D 10 النهائية المرفقة أو لا بشهادات الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة،</p> <p>- وإما بنسخة من إشعار الإرسال أو الإرساليات وإشعار الوصول أو كل وثيقة تؤكد درجة التزام المستثمر في عملية اقتناء العتاد عندما يتعلق الطلب بتمديد ذي طابع محدد.</p>

يبدأ إجراء إعداد معاينة الدخول في مرحلة الاستغلال أو الإلغاء حسب الحالة.

### الفصل السادس إجراءات معالجة طلبات تعديل مقررات منح المزايا

**المادة 17 :** تتضمن معالجة طلبات التعديل المتعلقة بمقررات منح المزايا، مرحلة دراسة القبول ومرحلة تحقق من المضمون.

**المادة 18 :** عند الاستلام وبعد الاطلاع على المقررات والقوائم الأصلية، يكون ملف طلب التعديل محل تحقق من القبول، يتأكد من خلالها العون المؤهل من أن :  
- الاستثمار التي تشكل طلب التعديل تتضمن المعلومات المطلوبة،  
- تكون الوثائق المبررة مرفقة.

### الفصل الخامس

#### تقديم طلب تعديل مقرر منح المزايا

**المادة 15 :** يجب أن تكون محل طلب مقدم من طرف المستثمر أو ممثله كل تعديلات مقررات منح المزايا سواء تعلق الأمر بتمديد أجل الإنجاز أو التسمية التجارية أو موقع المقر أو موقع ممارسة النشاط وكذا تلك المتعلقة بالشكل القانوني لممارسة النشاط.  
يقدم طلب التعديل على استمارة مطابقة للنموذج المرفق بهذا القرار.

**المادة 16 :** يجب أن تقدم طلبات تعديل المقررات تلقائيا عند حدوث وقائع أو أحداث تستدعي ذلك.  
غير أنه يجب أن يقدم طلب تمديد أجل الإنجاز في مدة ثلاثة (3) أشهر قبل انقضاء الأجل الممنوح وأقصاها ستة (6) أشهر بعد هذا التاريخ. بعدها تسقط الأجال ويعتبر المستثمر قد تخلى عن التمديد.



- التحقق من الوضعية العامة للطالب، لاسيما من ناحية احترام تعهده بتقديم الكشوف السنوية لتنفيذ الالتزامات واحتمالا، إعداد المحضر النهائي للدخول في مرحلة الاستغلال.

- تحليل وتقرير نوع الرد على الطلب حسب الأحكام القانونية والتنظيمية.

### الفصل السابع

#### أحكام نهائية

**المادة 22 :** تلتزم الشبائيك الوحيدة اللامركزية بإرسال نسخة أصلية ثانية من المقررات التعديلية إلى المصالح الجبائية والجمركية المعنية.

كما يجب أن يحول إلى الشباك الوحيد اللامركزي المعني، كل ملف، يكون تغيير الموطن أو المقر الاجتماعي يؤدي إلى اختصاص إقليمي جديد. يتم هذا التحويل طبقا لإجراء تحدده الوكالة.

**المادة 23 :** يبدأ سريان هذا القرار، ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

**المادة 24 :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 21 صفر عام 1430 الموافق 17 فبراير سنة 2009.

حميد الطمار

- أن المقرر لا يزال ساري المفعول وليس باطلا بنص المادة 38 من المرسوم التنفيذي رقم 08 - 98 المؤرخ في 24 مارس سنة 2008 والمذكور أعلاه.

- استيفاء الشروط المشار إليها في الفصل الثالث أعلاه.

**المادة 19 :** يطلب من المستثمر في حالة عدم استيفاء أحد النقاط المشار إليها في المادة 18 أعلاه، أن يقوم فوراً، عند الإمكان، بالتصحيحات الضرورية. في حالة العكس، تبليغ له التحفظات كتابيا ممضاة من مدير الشباك الوحيد المعني أو من العون المفوض من طرفه عن طريق إمّا دعوة التصحيح أو تبليغ مسبب بعدم القبول النهائي لملفه والتدابير التي تستوجب الحالة على الوكالة اتخاذها، عند الاقتضاء.

**المادة 20 :** في حالة التصريح بقبول الطلب، تسلم شهادة إيداع الملف وفقا لأحكام المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 08 - 98 المؤرخ في 24 مارس سنة 2008 والمذكور أعلاه.

**المادة 21 :** يجب أن يتم التحقق في مضمون الطلب المشار إليه في المادة 17 أعلاه، بشكل تكون فيه مدة إعداد مقرر التعديل لا تتجاوز عشرة (10) أيام. يتمثل هذا التحقق في :

- التأكد من وجود الاستثمار في بطاقة الوكالة،

### الملحق

#### طلب تعديل مقرر منح المزايا

أنا المضي أسفله.....  
المولود في..... ب.....  
المتصرف بصفة.....  
لحساب.....  
المستفيد من مقرر منح المزايا رقم..... المؤرخ في.....  
متعلق باستثمار في نشاط.....

أَلْتَمَس :

1 - التغيير الناتج ( من طرفي - بسبب خطأ لا يد لي فيه ) (1)

☐ التسمية التجارية

☐ عنوان المقر الاجتماعي

☐ عنوان مكان ممارسة النشاط

☐ الشكل القانوني لممارسة النشاط

☐ ادخال شركاء جدد (2)

☐ أخرى ( للتوضيح ) .....

.....

.....

والقيام بتبديله

بما يأتي .....

.....

.....

.....

2 - تمديد أجل إنجاز استثمار من أجل :

☐ اقتناء باقي العتاد الوارد في قائمتي أو قوائم المتعلقة بالعتاد و الخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية (3)

☐ اقتناء العتاد المذكور في القوائم أسفله ، و الذي تم تعهدي باقتنائها بصفة نهائية (4)

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- أوكد أنني استفدت من تمديدات الأجل الآتية (5)

..... التمديد الأول .....

..... التمديد الثاني .....

..... التمديد الثالث .....

أصرّح تحت طائلة القانون أن تعديلات (التسمية التجارية - الشكل القانوني لممارسة النشاط) (6) بدون أثر على مالكي الاستثمار الذين يبقون هم أصحاب التصريح الأصلي و الذين يمددون بهذه المناسبة الالتزام المكتتب أثناء التصريح الأصلي للوفاء بالالتزامات المتخذة مقابل المزايا الممنوحة (7)

**إمضاء المستثمر المصادق عليه**

1 - شطب العبارات غير المناسبة

2 - عندما يتضمن تغيير على مستوى التصريح

3 - تمديد ذو طابع عام

4 - تمديد ذو طابع محدود

5 - ذكر رقم وتاريخ المقررات

6 - شطب العبارة غير المناسبة

7 - لا يؤخذ بعين الاعتبار إلا عندما يتعلق التعديل بالتسمية التجارية. يشطب في الحالات الأخرى.

- عنترى بوزار، رئيس الجمعية الجزائرية لتقنيات الإعلام،
- حجيات حسين، عضو جمعية التحويل التكنولوجي،
- خروبي محمد، رئيس جمعية المخترعين،
- لوكر في العربي، أستاذ، نائب مدير جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مكلف بالبحث العلمي.
- يتولى قسم سياسات الابتكار أمانة اللجنة.

## وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية

**قرار وزاري مشترك مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 4 أبريل سنة 2009، يحدد تعداد مناصب الشغل وتصنيفها ومدة العقد الخاص بالأعوان العاملين في نشاطات الحفظ أو الصيانة أو الخدمات بعنوان الإدارة المركزية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.**

إن الأمين العام للحكومة،  
وزير المالية،

ووزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 308 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد كفاءات توظيف الأعوان المتعاقدين وحقوقهم وواجباتهم والعناصر المشكلة لرواتبهم والقواعد المتعلقة بتسييرهم وكذا النظام التأديبي المطبق عليهم، لا سيما المادة 8 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 - 366 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 - 54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 - 81 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1423 الموافق 26 فبراير سنة 2003 الذي يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 - 190 المؤرخ في 26 صفر عام 1424 الموافق 28 أبريل سنة 2003 الذي يحدد صلاحيات المدير العام للوظيفة العمومية،

**قرار مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1430 الموافق 17 مارس سنة 2009، يحدد القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات.**

بموجب قرار مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1430 الموافق 17 مارس سنة 2009، تحدد القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، تطبيقا لأحكام المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 99 - 243 المؤرخ في 21 رجب عام 1420 الموافق 31 أكتوبر سنة 1999 الذي يحدد تنظيم اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وسيرها، كما يأتي :

### 1 - بعنوان الإدارة المركزية :

- أحمد زايد سالم، رئيس قسم سياسات الابتكار،
- حناش محمد، رئيس قسم ترقية استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال،
- بروري ايدير، رئيس قسم السياسات والتنمية الصناعية.

### 2 - بعنوان المؤسسات والهيئات المختارة :

- زياني بلقاسم، المدير العام للمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية،
- عيساوي محمد شايب، المدير العام للمعهد الجزائري للقياس،
- موفق عبد الرحمان، المدير العام للمعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية،
- حماش مصطفى، المدير التقني والتطوير بمجمع سيفيتال،
- فركيوي محمد، مدير مركز البحث والتطوير بمجمع صيدال،
- شهبوب مختار، المدير العام للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية.

### 3 - الشخصيات العلمية المختارة من طرف وزير الصناعة وترقية الاستثمارات :

- نزال غنيم، مديرة المدرسة العليا المتعددة التقنيات، الجزائر،
- حركوك السعيد، المدير العام لمركز دراسات تقنيات الإعلام والاتصال،
- غرسي توفيق، عضو المجلس التنفيذي لمنتدى رؤساء المؤسسات،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 7 ربيع الثاني عام 1423 الموافق 18 يونيو سنة 2002 والمتضمن تعيين الأمين العام للحكومة،

### يقررون ما يأتي :

**المادة الأولى :** تطبيقا لأحكام المادة 8 من المرسوم الرئاسي رقم 07 - 308 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428

الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى تحديد تعداد مناصب الشغل المطابقة لنشاطات الحفظ أو الصيانة أو الخدمات وتصنيفها وكذا مدة العقد الخاص بالأعوان العاملين بعنوان الإدارة المركزية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، طبقا للجدول الآتي :

التصنيف		التعداد (2+1)	التعداد حسب طبيعة عقد العمل				مناصب الشغل
الرقم الاستدلالي	الصنف		(2) عقد محدد المدة		(1) عقد غير محدد المدة		
			بالتوقيت الجزئي	بالتوقيت الكامل	بالتوقيت الجزئي	بالتوقيت الكامل	
348	7	2		2			– عون الوقاية من المستوى الثاني
288	5	22		22			– عون الوقاية من المستوى الأول
219	2	4				4	– سائق السيارة من المستوى الأول
200	1	4				4	– حارس
200	1	31			14	17	– عامل مهني من المستوى الأول
		63		24	14	25	المجموع

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 307 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد كفاءات منح الزيادة الاستدلالية لشاغلي المناصب العليا في المؤسسات والإدارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 - 366 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 - 54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 - 81 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1423 الموافق 26 فبراير سنة 2003 الذي يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 - 190 المؤرخ في 26 صفر عام 1424 الموافق 28 أبريل سنة 2003 الذي يحدد صلاحيات المدير العام للوظيفة العمومية،

**المادة 2 :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 8 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 4 أبريل سنة 2009.

وزير المالية  
كريم جودي

وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية

مصطفى بن بادة

عن الأمين العام للحكومة وبتفويض منه

المدير العام للوظيفة العمومية

جمال خرشي



قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 8 أبريل سنة 2009، يتضمن تصنيف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشروط الالتحاق بالمناصب العليا التابعة لها.

إن الأمين العام للحكومة،

ووزير المالية،

ووزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة

التقليدية،

### يقررون ما يأتي :

**المادة الأولى :** تطبيقا لأحكام المادة 13 من المرسوم الرئاسي رقم 07 - 307 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى تحديد تصنيف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا شروط الالتحاق بالمناصب العليا التابعة لها.

**المادة 2 :** تصنف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الصنف أ، القسم 3.

**المادة 3 :** تحدد الزيادات الاستدلالية للمناصب العليا التابعة للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا شروط الالتحاق بهذه المناصب، طبقا للجدول الآتي :

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 - 04 المؤرخ في 11 محرم عام 1429 الموافق 19 يناير سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 7 ربيع الثاني عام 1423 الموافق 18 يونيو سنة 2002 والمتضمن تعيين الأمين العام للحكومة،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 27 رمضان عام 1426 الموافق 30 أكتوبر سنة 2005 الذي يحدد تنظيم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14 ذي الحجة عام 1427 الموافق 3 يناير سنة 2007 والمتضمن تصنيف المناصب العليا للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

طريقة التعيين	شروط الالتحاق بالمناصب	التصنيف				المناصب العليا	المؤسسة العمومية
		الزيادة الاستدلالية	المستوى السلمي	القسم	الصنف		
مرسوم رئاسي	-	-	-	-	-	المدير العام	
مقرر من المدير العام للوكالة	- متصرف رئيسي مرسوم يثبت ثلاث (3) سنوات أقدمية بصفة موظف. - متصرف يثبت خمس (5) سنوات أقدمية بهذه الصفة.	-	-	-	-	الأمين العام	
مقرر من المدير العام للوكالة	- متصرف أو رتبة معادلة يثبت أربع (4) سنوات أقدمية بهذه الصفة، - مهندس دولة في الإعلام الآلي أو مهندس دولة في الإحصائيات أو رتبة معادلة، يثبت ثلاث (3) سنوات أقدمية بهذه الصفة.	305	م - 1	3	أ	- رئيس قسم الاستقبال والتوجيه والاتصال، - رئيس قسم تحسين تنافسية المؤسسات، - رئيس قسم الدراسات والتقييم.	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
مقرر من المدير العام للوكالة	- متصرف يثبت أربع (4) سنوات أقدمية بهذه الصفة.	305	م - 1	3	أ	- رئيس قسم الإدارة العامة	

### الجدول (تابع)

طريقة التعيين	شروط الالتحاق بالمنصب	التصنيف				المناصب العليا	المؤسسة العمومية
		الزيادة الاستدلالية	المستوى السلمي	القسم	المنف		
مقرر من المدير العام للوكالة	- متصرف أو رتبة معادلة يثبت سنتين ( 2 ) أقدمية بهذه الصفة، - مهندس دولة في الإعلام الآلي أو مهندس دولة في الإحصائيات أو رتبة معادلة، يثبت سنتين ( 2 ) أقدمية بهذه الصفة.	183	م - 2	3	أ	- رئيس مصلحة بأقسام : - الاستقبال والتوجيه والاتصال، - تحسسين تنافسية المؤسسات، - الدراسات والتقييم.	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
مقرر من المدير العام للوكالة	- متصرف يثبت سنتين ( 2 ) أقدمية بهذه الصفة.	183	م - 2	3	أ	- رئيس مصلحة بقسم الإدارة العامة.	

**المادة 4 :** تطبيقا لأحكام المادة 10 من المرسوم الرئاسي رقم 07 - 307 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه، تصنف المناصب العليا الأخرى للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، طبقا للجدول الآتي :

طريقة التعيين	شروط التعيين في المنصب	التصنيف		المناصب العليا
		الرقم الاستدلالي	المستوى	
مقرر من المدير العام للوكالة	ملحق رئيسي للإدارة أو رتبة معادلة، يثبت خمس ( 5 ) سنوات أقدمية بهذه الصفة.	75	5	رئيس مصلحة
مقرر من المدير العام للوكالة	ملحق رئيسي للإدارة، يثبت خمس ( 5 ) سنوات أقدمية بهذه الصفة ويتمتع بخبرة في مجال الأمن.	75	5	رئيس مكتب الأمن الداخلي

**المادة 5 :** تلغى أحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14 ذي الحجة عام 1427 الموافق 3 يناير سنة 2007 والمتضمن تصنيف المناصب العليا للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**المادة 6 :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 12 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 8 أبريل سنة 2009.

عن الأمين العام للحكومة  
وبتفويض منه  
المدير العام للوظيفة العمومية  
جمال خرشي

وزير المؤسسات الصغيرة  
والمتوسطة والصناعة التقليدية  
مصطفى بن بادة

وزير المالية  
كريم جودي

العلمي، لجنة قطاعية لممارسة الوصاية التربوية على مؤسسات التكوين العالي التابعة لوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وتدعى في صلب النص "اللجنة".

**المادة 2 :** تمارس الوصاية التربوية على مؤسسات التكوين العالي الآتية :  
- المعهد الوطني للاتصالات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال،  
- المعهد الوطني للبريد و تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

**المادة 3 :** تتشكل اللجنة القطاعية :  
**بعنوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**  
من :  
- مدير التكوين العالي في مرحلة التدرج أو ممثله، رئيسا،  
- مدير الدراسات القانونية والتنظيمية، أو ممثله،  
- مدير مابعد التدرج والبحث التكويني، أو ممثله،  
- مدير الموارد البشرية أو ممثله.

**بعنوان وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال** من :  
- مدير الموارد البشرية و التكوين أو ممثله،  
- مدير الشؤون القانونية والعلاقات الدولية والاتصال أو ممثله،  
- مدير المعهد الوطني للاتصالات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال،  
- مدير المعهد الوطني للبريد و تكنولوجيات الإعلام والاتصال.  
يمكن اللجنة الاستعانة بكل شخص بإمكانه مساعدتها في أشغالها.

**المادة 4 :** تجتمع اللجنة في دورة عادية، مرتين (2) خلال السنة الجامعية. كما يمكنها أن تجتمع في دورة غير عادية بناء على استدعاء من رئيسها أو بطلب من مدير الموارد البشرية و التكوين بوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.  
تتولى لجان فرعية متابعة عمل اللجنة القطاعية.

## وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال

**قرار وزاري مشترك مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1429 الموافق أول ديسمبر سنة 2008، يتضمن إنشاء اللجنة القطاعية لممارسة الوصاية التربوية على مؤسسات التكوين العالي التابعة لوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتشكيلها وتنظيمها ومعملها.**

إن وزير التعليم العالي و البحث العلمي،

و وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال،

- بمقتضى المرسوم رقم 83 - 363 المؤرخ في 15 شعبان عام 1403 الموافق 28 مايو سنة 1983 والمتعلق بممارسة الوصاية التربوية على مؤسسات التكوين العالي،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 243 المؤرخ في 16 محرم عام 1406 الموافق أول أكتوبر سنة 1985 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للمعاهد الوطنية للتكوين العالي، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 - 366 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008 و المتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07 - 07 المؤرخ في 19 ذي الحجة عام 1427 الموافق 8 يناير سنة 2007 الذي يحول المدرسة الوطنية للبريد والمواصلات إلى معهد وطني للتكوين العالي،

- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 - 165 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 4 يونيو سنة 2008 الذي يحول معهد المواصلات السلكية واللاسلكية إلى معهد وطني للتكوين العالي،

**يقرران ما يأتي :**

**المادة الأولى :** تطبيقا لأحكام المادتين 4 و 6 من المرسوم رقم 83 - 363 المؤرخ في 28 مايو سنة 1983 والمذكور أعلاه، تنشأ لدى وزير التعليم العالي و البحث

## وزارة العلاقات مع البرلمان

**قرار وزاري مشترك مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1430 الموافق 8 مارس سنة 2009، يحدد تعداد مناصب الشغل وتصنيفها ومدة العقد الخاص بالأعوان العاملين في نشاطات الحفظ أو الصيانة أو الخدمات بعنوان وزارة العلاقات مع البرلمان.**

إن الأمين العام للحكومة،

ووزير المالية،

ووزير العلاقات مع البرلمان،

– بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 – 308 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد كيفيات توظيف الأعوان المتعاقدين وحقوقهم وواجباتهم والعناصر المشكلة لرواتبهم والقواعد المتعلقة بتسييرهم وكذا النظام التأديبي المطبق عليهم، لا سيما المادة 8 منه،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 – 366 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 – 54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 – 190 المؤرخ في 26 صفر عام 1424 الموافق 28 أبريل سنة 2003 الذي يحدد صلاحيات المدير العام للتوظيف العمومية،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 7 ربيع الثاني عام 1423 الموافق 18 يونيو سنة 2002 والمتضمن تعيين الأمين العام للحكومة،

### يقررون ما يأتي :

**المادة الأولى :** تطبيقا لأحكام المادة 8 من المرسوم الرئاسي رقم 07 – 308 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه، يحدد تعداد مناصب الشغل المطابقة لنشاطات الحفظ أو الصيانة أو الخدمات وتصنيفها وكذا مدة العقد الخاص بالأعوان العاملين لدى وزارة العلاقات مع البرلمان، طبقا للجدول الآتي :

**المادة 5 :** تتولى مديرية الموارد البشرية والتكوين بوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال أمانة اللجنة.

**المادة 6 :** يحدد رئيس اللجنة تاريخ و مكان وجدول أعمال كل اجتماع و يوجه الاستدعاءات المرفقة بجدول الأعمال إلى أعضاء اللجنة قبل خمسة عشر (15) يوما على الأقل من تاريخ كل اجتماع. يمكن تقليص هذا الأجل بالنسبة للدورات غير العادية دون أن يقل عن ثمانية ( 8 ) أيام.

**المادة 7 :** لا تجتمع اللجنة إلا بحضور ثلثي (3/2) الأعضاء على الأقل، وفي حالة عدم اكتمال النصاب، يعقد اجتماع ثان خلال ثمانية ( 8 ) أيام وذلك مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين.

ويتم التصويت على مداوات اللجنة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي حالة تعادل الأصوات، يكون صوت رئيس اللجنة مرجحا.

**المادة 8 :** تدون مداوات اللجنة في محضر يوقعه الرئيس وأعضاء اللجنة وتسجل في سجل خاص، مرقم ومؤشر عليه.

يرسل المحضر إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وإلى وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في غضون خمسة عشر ( 15 ) يوما التي تلي الاجتماع.

**المادة 9 :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 3 ذي الحجة عام 1429 الموافق أول ديسمبر سنة 2008.

وزير البريد  
وتكنولوجيات الإعلام  
والاتصال  
حميد بصالح

وزير التعليم العالي  
والبحث العلمي  
رشيد حراوبية



التصنيف		التعداد (2+ 1)	التعداد حسب طبيعة عقد العمل				مناصب الشغل
الرقم الاستدلالي	الصنف		( 2 ) عقد محدد المدة		( 1 ) عقد غير محدد المدة		
			التوقيت الجزئي	التوقيت الكامل	التوقيت الجزئي	التوقيت الكامل	
200	1	13	00	00	09	4	– عامل مهني من المستوى الأول
		2	00	00	00	2	– عون الخدمة من المستوى الأول
		6	00	00	00	6	– حارس
219	2	3	00	00	00	3	– سائق السيارة من المستوى الأول
240	3	1	00	00	00	1	– عامل مهني من المستوى الثاني
		1	00	00	00	1	سائق السيارة من المستوى الثاني
288	5	1	00	00	00	1	– عامل مهني من المستوى الثالث
		11	00	00	00	11	– عون الوقاية من المستوى الأول
348	7	1	00	00	00	1	– عون الوقاية من المستوى الثاني
		39	00	00	9	30	المجموع العام

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 ربيع الأول عام 1430 الموافق 8 مارس سنة 2009.

عن الأمين العام للحكومة  
وبتفويض منه  
المدير العام للتوظيف العمومية  
جمال خرشي

وزير العلاقات مع البرلمان  
محمود خذري

وزير المالية  
كريم جودي

## إعلانات وبلاعات

- بمقتضى الأمر رقم 96 - 22 المؤرخ في 23 صفر عام 1417 الموافق 9 يوليو سنة 1996 والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، لاسيما المادة 62، النقطة م، منه،

### بنك الجزائر

نظام رقم 09 - 01 مؤرخ في 21 صفر عام 1430 الموافق 17 فبراير سنة 2009، يتعلق بحسابات العملة الصعبة الخاصة بالأشخاص الطبيعيين من جنسية أجنبية، المقيمين وغير المقيمين والأشخاص المعنويين غير المقيمين.

إن محافظ بنك الجزائر،

**المادة 2 :** يقصد بالعملة الصعبة كل عملة أجنبية قابلة للتحويل بكل حرية والتي يقوم بنك الجزائر بتسجيرها بانتظام.

**المادة 3 :** يُستثنى من مجال تطبيق هذا النظام الأشخاص الطبيعيون المعنويون ذوو جنسية بلد لا تعترف به الجزائر.

**المادة 4 :** يجب أن تكون الحسابات بالعملة الصعبة المفتوحة باسم الأشخاص المذكورين في المادة الأولى أعلاه، في وضعية دائنة فقط ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون هذه الحسابات ذات رصيد مدين.

**المادة 5 :** يمكن أن يقيّد في الجانب الدائن من الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المذكورين في المادة الأولى أعلاه، أي مبلغ يمثل :

- تحويلا من الخارج،

- تحويلا من حساب بالعملة الصعبة أو حساب بالدينار الجزائري القابل للتحويل ( CEDAC ) من بنك يخضع للقانون الجزائري،

- مقابل القيمة لكل مبلغ بالدينار يستوفي، لحظة إيداعه أو تحويله وفقا لتنظيم الصرف المعمول به، كل الشروط اللازمة لتحويله نحو الخارج،

- دفعا لأوراق نقدية أجنبية قابلة للتحويل بكل حرية شريطة تقديم النسخة الأصلية من التصريح باستيراد العملة الصعبة للبنك الوسيط المعتمد مؤشر عليها قانونا من مصالح الجمارك، عند الدخول إلى أرض الوطن.

**المادة 6 :** يمكن أصحاب الحسابات أن يأملوا، في حدود الرصيد المتوفر في حساباتهم بالعملة الصعبة، بأي اقتطاع قصد :

- القيام بأي تحويل نحو الخارج،

- القيد في الجانب الدائن لحساب بالعملة الصعبة أو لحساب بالدينار الجزائري القابل للتحويل (CEDAC) مفتوح لدى بنك خاضع للقانون الجزائري،

- سحب وسائل الدفع الخارجية قصد تصديرها بصفتها المادية،

- السحب أو الدفع بالدينار للقيام بأية عملية تسديد تتم في الجزائر.

- وبمقتضى القانون رقم 05 - 01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبويض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما،

- وبمقتضى القانون رقم 06 - 01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1422 الموافق 2 يونيو سنة 2001 والمتضمن تعيين محافظ ونواب محافظ بنك الجزائر،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1422 الموافق 2 يونيو سنة 2001 والمتضمن تعيين أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 24 ذي القعدة عام 1424 الموافق 14 يناير سنة 2004 والمتضمن تعيين أعضاء مجلس النقد والقرض،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1427 الموافق أول يونيو سنة 2006 والمتضمن تعيين نائب محافظ بنك الجزائر،

- وبمقتضى النظام رقم 91 - 02 المؤرخ في 5 شعبان عام 1411 الموافق 20 فبراير سنة 1991 الذي يحدد شروط فتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين ذوي الجنسية الأجنبية المقيمين وغير المقيمين وتشغيل هذه الحسابات،

- وبمقتضى النظام رقم 05 - 05 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1426 الموافق 15 ديسمبر سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبويض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما،

- وبمقتضى النظام رقم 07 - 01 المؤرخ في 15 محرم عام 1428 الموافق 3 فبراير سنة 2007 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة،

- وبناء على مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 17 فبراير سنة 2009،

### يصدر النظام الآتي نصه :

**المادة الأولى :** يسمح للأشخاص الطبيعيين ذوي الجنسية الأجنبية المقيمين أو غير المقيمين والأشخاص المعنويين غير المقيمين بفتح حساب بالعملة الصعبة مقيد بعملة أجنبية قابلة للتحويل بكل حرية لدى بنك وسيط معتمد.

**المادة 7 :** تكافأ الحسابات بالعملية الصعبة عن المبالغ الموظفة لأجل مدته ثلاثة (3) أشهر أو أكثر.

**المادة 8 :** مدة صلاحية الحساب بالعملية الصعبة من هذه الطبيعة غير محدودة. غير أنه يمكن صاحب الحساب أن يطلب من مصرفه غلق الحساب في أية لحظة. ويقوم المصرف، وفقا لرغبة زبونه، بتخصيص الرصيد لأية عملية قيد مدين يسمح بها هذا النظام.

**المادة 9 :** يتعين على الوسيط المعتمد أن يقوم بالتصريح بأية عملية مشبوهة، وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

**المادة 10 :** تلغى أحكام النظام رقم 91 - 02 المؤرخ في 5 شعبان عام 1411 الموافق 20 فبراير سنة 1991 الذي

يحدد شروط فتح حسابات بالعملية الصعبة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين ذوي الجنسية الأجنبية المقيمين وغير المقيمين، وتشغيل هذا الحسابات وكذا الأحكام المخالفة لهذا النظام.

**المادة 11 :** تحدد تعليمات من بنك الجزائر الكيفيات العملية لفتح وممسك وحركات الحسابات بالعملية الصعبة، موضوع هذا النظام.

**المادة 12 :** ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 21 صفر عام 1430 الموافق 17 فبراير سنة 2009.

**محمد لكصاسي**